



الممثلة الدائمة لجمهورية العراق في نيويورك

بيان

وفد جمهورية العراق

يلقيه سعادة الممثل الدائم للعراق

السفير محمد حسين بحر العلوم

أمام

المؤتمر الإستعراضي لمعاهدة عدم الإنتشار النووي لعام 2022

المناقشة العامة

نيويورك 2022/8/1 - 2022/1/26

يرجى التدقيق قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المؤتمر المحترم،

اصحاب المعالي والسعادة المحترمون

السيدات والسادة الحضور الكرام،

يُشرفني ترؤس وفد العراق المشارك في مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم الانتشار النووي، الذي تكمن اهمية عقده في هذا الوقت، بعد أن تم تأجيله لاكثر من عامين، بسبب التحديات الصحية والظروف الوبائية، لما تمثله من فرصة فريدة لجميع الدول الأطراف لاطهار مستوى التزامها بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

واود أن اتقدم بخالص التهئة لإنتخابكم رئيساً للمؤتمر، ولسائر اعضاء المكتب، مؤكداً دعمنا لكم وثقتنا بحكمتكم وخبرتكم في تحقيق نتائج ايجابية وعملية. كما لا يفوتني الاعراب عن شكري الكبير للجهود التي بذلها رؤساء اللجان التحضيرية الثلاث لانجاح هذا المؤتمر. كما يود وفد العراق الاعراب عن تأييده لبيان معالي وزير خارجية الاردن الموقر بإسم المجموعة العربية، وبيان سعادة مندوب اذربيجان الموقر بأسم مجموعة دول حركة عدم الإنحياز.

السيد الرئيس،،،

بداية اود ان أكد على دعم حكومة العراق لمعاهدة عدم الانتشار النووي بوصفها صكا دوليا متعدد الاطراف يتعامل مع أشد الاسلحة خطورة ودمارا، وأن الالتزام الكامل بها وتحقيق عالميتها، يشكل الضمانة الوحيدة لحماية المجتمع الدولي من خطر هذه الاسلحة الفتاكة التي لها قدرة تدميرية هائلة على الانسان والبيئة على حدٍ سواء. كما نؤكد على أهمية تعزيز تدابير منع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، وضرورة معالجة التهديد الذي يواجه البشرية من خلال التضامن والتعاون الدولي، ونرى ان أفضل وسيلة لمنع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل هو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة والإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،،،

بالرغم من مرور نصف قرن على معاهدة عدم الانتشار النووي، بصفتها حجر الزاوية في نظامي نزع السلاح ومنع الانتشار، إلا أنها ما زالت تشهد تنفيذاً غير متوازن، وتعاني قصوراً واضحاً بشأن عدم قيام الدول النووية بترجمة إلتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي إلى واقع عملي، مقابل سعيها المتواصل في تطوير وإستحداث انواع جديدة من الأسلحة النووية،

والحفاظ على دور هذه الأسلحة في عقائدها الأمنية والعسكرية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مصادقية المعاهدة ومستقبلها.

ومن هنا، نعرب عن استمرار قلقنا البالغ من الوضع المعقد الحالي في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، وندعو الى توحيد وتجديد الجهود المبذولة للخروج من المأزق الحالي الذي يعرقل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه. ونؤكد على اهمية تعزيز مبدأ تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الاساسي في مفاوضات نزع السلاح للتوصل الى حلول متفق عليها ومستدامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تكون الجهود الرامية الى تحقيق عدم الانتشار النووي متوازية ومتزامنة مع جهود نزع السلاح النووي، مع ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ الإلتزام الذي تعهدت به في مؤتمر مراجعة عام 1995 و 2000 و 2010، بغية الإزالة التامة لأسلحتها النووية وبدء المفاوضات الخاصة بنزع الأسلحة النووية دون تأخير ووفق آلية تنفيذ وجدول زمني محدد. وحينما يتحقق هذا الهدف نرى ضرورة ايجاد صك قانوني دولي ملزم يتضمن ضمانات للدول غير الحائزة بعدم استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية، وينبغي عدم الخلط بين هذا الصك ونزع السلاح والا يعتبر بديلا عنه.

وفي الوقت نفسه، نؤكد مجدداً على حق للدول النامية غير القابل للتصرف للإستخدامات السلمية للطاقة النووية دون تمييز وفق المادة الرابعة من المعاهدة، إذ ان هذا الحق أحد الأركان الرئيسية للمعاهدة، وان تمارس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولايتها الفنية في تقديم الدعم والمساندة الفنية للدول الأعضاء وفق ما نص عليه نظامها الأساسي.

السيد الرئيس،،،

ان إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي خطوات إيجابية وتدابير هامة لدعم وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وندعو الى أهمية الإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للفقرة (14) من قرار مجلس الأمن 987 لعام 1991، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبما ينص عليه المقرر الخاص بالشرق الأوسط لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 1995، والوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة عام 2010.

وفي السياق ذاته، يعرب العراق عن ترحيبه بالعمل المتميز والجهود التي بذلت لانجاح الدورة الثانية للمؤتمر برئاسة دولة الكويت عملاً بمقرر الجمعية العامة (240/75) لعام 2018، مؤكداً بان هذه الجهود تشكل مساراً متوازياً وداعماً للمسارات الأخرى لانشاء المنطقة المستهدفة وان لا تكون بديلاً عن قرار الشرق الأوسط لعام 1995 وما اقرته مؤتمرات مراجعة المعاهدة لعامي 2000 و2010. ويدعوا جميع الأطراف الى ضرورة مواصلة العمل لدعم تلك الجهود خلال الدورة الثالثة للمؤتمر المقرر انعقادها في نهاية هذا العام وبما يسهم في التوصل الى نتائج ملموسة تسهم بشكل حقيقي في إيجاد منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد الرئيس،،،

ختاماً، نعرب عن خيبة الأمل إزاء عجز مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2015 من التوصل إلى اتفاق واعتماد الوثيقة الختامية وخطة عمل التي تحدد التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية، وندعو إلى بذل جميع الجهود المخلصة والتخلي بالإرادة السياسية المطلوبة في سبيل إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2022، وندعو الدول الأعضاء الحائزة للأسلحة النووية إلى أهمية إعادة تأكيد احترامها الكامل لالتزاماتها المقطوعة بموجب أحكام المعاهدة ونتائج مؤتمرات استعراض المعاهدة، لا سيما مؤتمرات 1995، 2000، 2010، ومضاعفة الجهود وابداء المرونة اللازمة ومعالجة التحديات وتجاوز العقبات من اجل الوصول الى اعتماد وثيقة ختامية تلبى شواغلنا لتحقيق عالم خالٍ من الاسلحة النووية، مجددين لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين لانجاح جهودكم في هذا المؤتمر...

وشكراً السيد الرئيس.